مراجعة مقال:
وهل بإمكان إسلاميي سوريا بناء دولة مواطنة؟

تأليف
أ . د . أمل هندي كاطع الخزعلي

مراجعة بقلم
م . م . أحمد عباس فاضل جاسم

كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة ديالى

تشير الباحثة (أمل هندي كاطع)، إلى أن خطابات رئيس الإدارة السورية الجديد بخصوص مرحلة ما بعد نظام بشار الأسد، ووصف المرحلة، بأنها مرحلة الدولة وليست مرحلة الثورة، توحي إلى شكل من أشكال الرسائل الإيجابية، التي تبين اتساع الأفق السياسي للقيادة السورية الجديدة، إلا أن الباحثة تعود لتؤكد على أن المسألة بحاجة إلى تقييم الأساس الأيديولوجي للنخب السياسية، التي تنتمي إليها القيادة السورية الجديدة، "إذ هي لا تزال متمسكة بالأيديولوجيا الإسلاموية السياسية، حتى وإن تقدم خطابا يتماهى مع مفردة الدولة المدنية التي يكررونها كلّما وصلوا إلى سدة الحكم"، لذلك تشير الباحثة إلى أن المنطقة كانت قد شهدت تجارب عدة، وصل من خلالها الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، وكان ذلك من خلال ما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي)؛ إذ تمكن الإخوان المسلمون من الوصول إلى الحكم في مصر، كما تمكّن حزب النهضة من الوصول إلى سدة ا لحكم في تونس، إلا أن وجودهم وفي سدة الحكم لم يستمر طويلاً؛ الأمر الذي أدى إلى إبعادهم عن المشهد، وتم حظر جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وصنفت كجماعة إرهابية، بينما استمرت حركة النهضة في مواجهة التراجع؛ الأمر الذي أدى بها إلى أن تؤسس لمراجعة فكرية لكي تحدد أسباب الفشل، ففي ذلك السياق، تستشهد الباحثة بإبراز أهم الآراء التي تنبأت بخصوص مصير الإسلام السياسي؛ إذ يرى أحد تلك الآراء، أن حقيقة الإسلام

السياسي قد شارفت على الانتهاء، أما الرأي الآخر فيرى أن الإسلام السياسي قادر على العودة، وتصدر المشهد في حالة وجود (تدخل خارجي)؛ وهو ما أثبت الواقع صحته، بعد أن تمكنت الجماعات الإسلامية من السيطرة على مقاليد السلطة في سوريا.

ونتفق مع الباحثة بخصوص ما ذكرته، بأن الإسلام السياسي استطاع أن يصل إلى سدة الحكم في سوريا من خلال الاستفادة من التدخل الخارجي، إلا أننا في الوقت نفسه نختلف تماما مع ما ذكرته بخصوص أن مسائل فشل تجربة الإسلام السياسي أو نجاحها مرهونة بمدى قدرة تلك الجماعات الإسلامية على التعامل مع التنوع الاجتماعي، فضلاً عن الآلية المتبعة للتعامل مع الهويات الفرعية، ومدى استجابة السلطة لدعوات إطلاق حرية التعبير عن الرأي، إذ نرى أن أسباب فشل الإسلام السياسي في مصر وتونس كان يتعلق بأن جماعات الإسلام السياسي لم تصل إلى السلطة إلا من خلال حراك اشتركت به مع جماعات أخرى بعيدة عن أيديولوجيا الإسلام السياسي، وكان هدف الجميع في كلتا التجربتين هو إسقاط النظام، إذ شاركت في الحراكات قوى سياسية من أغلب الاتجاهات السائدة في تلك الدول، وبعد انفراد الجماعات الإسلامية بالسلطة لم تستطع أن تنظّم عملية إمساكها بالسلطة على الرغم من امتلاكها لأجنحة سياسية وعسكرية –لا سيما في التجربة المصرية– لأنها فشلت في قراءة المشهد، ولم تستطع أن تواكب معطيات الأحداث آنذاك؛ لذلك توافقت الإرادة الدولية مع الإرادة الإقليمية لإزاحتهم؛ فضلاً عن أن الإسلامويين لم يكونوا وحدهم في الساحة المصرية والتونسية، سواء من ناحية بداية الحراكات، التي وجهت نحو التغيير أم من ناحية إدارة دفة الحكم، ولعل أبرز ما يمكن أن نقدمه كدليل على ذلك، فيمكن أن نشير إلى أن نظام طالبان ليس بالنظام الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والاختلافات الدينية؛ إلا أن توافقه مع الإرادة والمصالح الدولية كان هو السبب الرئيس الذي مكّن هذا النظام من البقاء والاستمرار.

إما الإشكاليات التي تتمثل بنقاط عديدة، منها ما يتعلق بالقوات الأمنية التي تشكّلت من الفصائل المختلفة، التي تنجم عنها صعوبة تشكيل جيش موحد لسوريا، قائم على عقيدة موحدة، وقواعد اشتباك ثابتة، وعدو واحد، فضلاً عن إشكالية الهويات الفرعية المتمثلة بتعدد المكونات، وعدم تجانسها، مثل إشكالية الدروز والعلويين والأكراد وغيرها من المكونات، فنرى أنها إشكاليات بنيوية يعمل الغرب على ضمان تجذرها داخل الدولة السورية، وجعلها ثغرة يمكن التحكم من

خلالها بأي وقت في النظام السوري الحالي، الذي ينال حاليا قبول العالم الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

ختاما فإننا نرى أن النظام السوري سيتمكن من حسم وإنهاء الأزمة السورية، والسيطرة على الداخل السوري، على الرغم من أن الجماعات المتشددة هي من تمسك بزمام الأمور داخل سوريا، وسبب ذلك هو ليس التحول في فكرِ الجماعات الممسكة للسلطة، ولا في المراجعات التي يعتقد أنهم قد بدأوا أو سيبدأون بها لاحقاً، إلا أن السبب في ذلك هو القبول الدولي المتمثل بالرؤية الأمريكية، التي ترنو صوب استراتيجيةٍ جديدة تسمى باستراتيجية المناطق الهادئة، التي تتمثل بإيجاد مناطق هادئة وبسياق يسير وفقاً للمصلحة الدولية، وعليه نتوقع أن الأمور ستفضي إلى أحد احتمالين، وهما:

1. بقاء النظام الحالي.
2. حركة تصحيحية من داخل النظام، تستبدل أدوات العنف واللا استقرار في النظام (كالمقاتلين الأجانب)، ويبقى النظام بيد الجماعات الإسلاموية مع تغيير في رموز القيادة أو استبدال أدوات معينة فقط.

المصدر

أمل هندي كاطع الخزعلي، "وهل بإمكان سوريا بناء دولة مواطنة؟"، آخر تعديل 2 مارس 2025.
https://almadapaper.net/397579/?fbclid=IwdGRjcAMkHRpjbGNrAyQUP2V4dG4DYWVtAjExAAEeYYOO6beOtbxToV05Ntnjv4MGXl9MKkzHnx_Sl4e6ivqoRu-7SU_2lA9jTeI_aem_oEgzvln7_jkBAJxY7neRRg